مجلة

اللسانيات و تحليل الخطاب

مجلة علمية محكمة تصدر كل أربعة أشهر

بني ملال - المملكة المغربية

العدد
2

شتنبر 2015 / ذوالقعدة 1436

مجلة اللسانيات وتحليل الخطاب

مجلة علمية محكمة تصدر كل أربعة أشهر
بني ملال، المملكة المغربية

الهيئة الإدارية

المدير المسؤول :
د. محمد إسماعيلي علوي

نائب المدير :
د. الحبيب مغراوي

رئيس التحرير :
د. مولاي علي سليماني

نائب رئيس التحرير
د. يوسف ادروا

العدد الثاني - شتنبر 2015 - ذو القعدة 1436

الحجاج في مسائل الخلاف النحوي

مسألة «أصل الاشتقاق» أنموذجا (عرض وتقويم)

الطالب الباحث : رشيد ابن الفقيه

المغرب

سنتناول في هذا المقال المتواضع الحجاج في التراث اللغوي القديم من خلال معناه كما ورد في معاجم اللغة وتجليات ذلك في الخلاف النحوي، معتمدين منهجا يروم إلى المقارنة والوصف والتحليل ثم النقد والتقويم، فلما كانت العلاقة جدلية بين الحجاج والخلاف استدعى الأمر أن يكون متن اشتغالنا ينتمي إلى دائرة الخلاف فاخترنا لذلك مسألة من مسائل الخلاف النحوي هي «**القول في أصل الاشتقاق أالفعل هو أم المصدر**» ؟[1].

لا ينفك معنى الحجاج في المعاجم العربية عن معنى الخصومة والمنازعة والجدل أو البرهان والدليل، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي : «الحجة الظفر عند الخصومة والفعل حاججته فحججته احتججت عليه بكذا، وجمع الحجة : حجج والحجاج المصدر»[2] وقال أبو إسحاق بن إبراهيم (350هـ) : «لتّحاجّ التخاصم... وحاجّه أي خاصمه من الحجة»[3] وقال ابن فارس (ت 395 هـ) : «حاججت فلانا أي غلبته بالحجة وذلك الظفر يكون عند الخصومة والجمع حجج»[4] وقال الزمخشري (ت 538 هـ) : «احتج على خصمه بحجة شهباء وبحجج شهب،

---

(1) وردت هذه المسألة في عدة مصادر منها : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ج 1 ص 217، لابن الأنباري، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص 132، لأبي البقاء العكبري/ وائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص 10 و11، للزبيذي اليمني، وأمالي ابن الشجري ج 2 ص 123، وتهذيب اللغة ج 11 ص 116، للأزهري وغيرها من المصادر.

(2) معجم العين مرتب على حروف المعجم تصنيف : الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ط 1، 1423هـ/2003 م، المجلد 1 (أح) ص 287.

(3) ديوان الأدب : أول معجم عربي مرتب حسب الأبنية تأليف : أبو إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق، أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، مطبعة الأمانة مصر 1393هـ/1976 م ج 3 باب الحاء المادة (حجب) ص 175 و189.

(4) معجم مقاييس اللغة، بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط 2، 1399 هـ/1979 م، الجزء الثاني، كتاب الحاء ص 30.

وحاجّ خصمه فحججه، وفلان خصمه محجوج وكانت بينهما محاجّة وملاجة»[5] وقال ابن منظور (ت 711 هـ) : «الحجة البرهان وقيل الحجة ما دفع به الخصم.. ورجل محجوج أي مقصود»[6] ثم نَقَل عن الأزهري قوله : «الحجة الذي يكون بها الظفر عند الخصومة... وحاججته أحاجّه حجاجا ومحاجة حتى حججته أي غلبته بالحجج التي أدليت بها»[7] وقال الفيومي (ت 777هـ) : «الحجة الدليل والبرهان والجمع حجج مثل غرفة وغرف وحاجّه محاجّة من قتل إذا غلبه في الحجة»[8].

وفي المعاجم الحديثة ارتبطت الحجة بالدليل والبرهان جاء في المعجم الوسيط : «الحجة الدليل والبرهان وصك البيع والعلم الثبت، وعند المحدّثين من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث متنا وإسنادا، وبأحوال رواته جرحا وتعديلا»[9]، فالحجة إذن كل ما ارتبط «بالبرهان والدليل المقنع والبيّنة الواضحة أو ما يجنح به الإنسان ليثبت رأيه، وقد يُراد بها المحاجّة والمنازعة.. وتحاجّا تخاصما وتنازعا الحجّة كل منهما يحاول أن يثبت أنه الحق»[10] و«تحاجّا القوم تخاصموا وتنازعوا بالكلام والأصل تحاججا وتجاجّا، واحتجّ يحتج احتجاجا الرجل، أتى بحجة لإثبات رأيه واحتج بنظرية ابن سينا أخذها حجة للدليل على صحة زعمه واحتج في الاستعمال الحديث اعترض»[11] وفرق بعض النحويين المحدَثين بين الحجة والاحتجاج في النحو، فالحجة -عندهم- ماذكرناه، أما الاحتجاج فهو «الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة والنحو»[12]، فالاحتجاج بموجب ذلك يصبح قريبا في المعنى من الاستشهاد الذي يعني «احتجاج الرأي أو المذهب أي : أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول الموثوق به ويدعمه»[13].

(5) أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر أحمد الزمخشري، تحقيق، محمد باسل عيون السود، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية ط 1، 1419هـ/1998م ج 1 باب الحاء المادة (حجب) ص 169.

(6) لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي مؤسسة العربي، بيروت لبنان ط 3، 1419هـ/1999 م باب الجيم مادة (حج) ص 54.

(7) المصدر نفسه، ص نفسها.

(8) المصباح المنير فيغريب الشرح الكبير، أحمد علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية بيروت لبنان، دون تاريخ الطبع، ج 1 كتاب الحاء ص 162.

(9) المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وعطية الصوالحي ومحمد خلف الأحمر، إشراف حسن علي عطية وشوقي أمين، ط 2، ج 1 ص 157.

(10) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة، دون تاريخ الطبع، من حرف الألف إلى الحاء، ج 1 ص 551.

(11) الهادي إلى لغة العرب قاموس عربي، حسن سعد الكر ملي، دار لبنان للطباعة والنشر، ج 1، 1411هـ/1991م، ص 416.

(12) الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، محمد فاضل السامرائي، دار عمان للتوزيع والنشر، ط 1، 1424 هـ/2004 م، ص 10.

(13) المرجع نفسه، ص نفسها.

يتبين من خلال المعنى المعجمي للحجاج أنه يرتبط بمعاني غيره من الألفاظ ويتداخل معها فهو يجاور معنى الخصام والمنازعة والجدال والاعتراض والبرهان والدليل..، فجميع هذه الألفاظ يتطلب وجود طرفين ومعنى ذلك أن الحجاج لا يتم إلا بوجود طرفين متخاصمين حول قضية ما، فالمحاججة والتحاجج من الصيغ الصرفية التي تدل على المشاركة بين طرفين فالعملية الحجاجية ـ إذن ـ لا تحصل إلا إذا توافر فيها عنصران متنازعان ، وعليه المعنى اللغوي للحجاج يستدعي منا دراسة تجلياته من خلال نصوص حصل حولها الخلاف ومن ثم فدراسته في النحو العربي القديم يستدعي اختيار المتن المناسب له، ففي نظرنا أن أهم نص لغوي تتجلى فيه ملامح الحجاج هي مسائل الخلاف النحوي فلا يمكن أن يكون الحجاج دون وجود الخلاف ، واعتقد أن المعنى اللغوي للحجاج يؤهل مسائل الخلاف النحوي أن نجلي فيها ملامح الحجاج أكثر من غيرها من النصوص، فأركان الحجاج متوافرة في هذه المسائل وهو ما سنوضحه من خلال مسألة **«أصل القول في الاشتقاق أالفعل هو أم المصدر ؟** فقد ورد ذكر هذه المسألة في مصادر كثيرة ـ كما سبق الذكر ـ غير أننا سننظر إليها من خلال ما ورد في كتابي : «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن الأنباري، و«التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» لأبي البقاء العكبري، فبين الكتابين وشائج من الائتلاف فصاحباهما متعاصران وكلاهما يتبنى المذهب البصري، ثم إن موضوع كتابيهما واحد يتعلق بمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وتماشيا مع طبيعة النص الحجاجي اتبعنا الطريقة التالية :

أولا : موقف الكوفيين وفيه

أ) المقدمة الحجاجية : (الادعاء)

ب) الدليل الحجاجي

ج) النتيجة

ثانيا : موقف البصريين وفيه

أ) المقدمة الحجاجية (الادعاء)

ب) الدليل الحجاجي

ج) النتيجة

ثالثا : إضاءة وتقويم

أولا : موقف الكوفيين

المقدمة الحجاجية : انطلق الكوفيون من ادعاء مفاده أن «المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه»[14].

الدليل الحجاجي : ساق الكوفيون مجموعة من الحجج اللغوية لتأكيد المقدمة الحجاجية التي انطلقوا ومنها :

- «المصدر يصحّ لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله
- الفعل يعمل في المصدر ألا ترى أنك تقول :سضربت ضربا ز فتنصب ضربا بضربت فوجب أن يكون فرعا له.
- المصدر لا يتصور معناه مالم يكن فعل فاعل والفاعل وضع له «فعل» و«يفعل» فينبغي أن يكون الفعل هوالأصل.
- سمي المصدر مصدرا لأنه مصدور عن الفعل.
- المصدر يذكر تأكيدا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكَد قبل رتبة المؤكِد فدل على أن الفعل أصل»[15].
- المصدر مفعل «وبابه يكون صادرا عن غيره، أما أن يصدر عنه غيره فكلا»[16].

ثانيا : موقف البصريين

المقدمة الحجاجية : انطلق البصريون من ادعاءمخالف للموفيين فهم يرون أن «الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه»[17].

الدليل الحجاجي : اعتمد البصريون مجموعة من الحجج لدعم مقدمتهم الحجاجية من أهمها :

---

(14) الانصاف في مسائل الخلاف ين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري (ت577هـ)، قدم له هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت،ط 1، 1418هـ/1998 م المجلد 1، ص 217، وينظر كتاب : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) تحقيق، عبد الرحمن بن سليماين العثيمين، مكتبة العبيكان، ط 1، 1421هـ/ 2000 م، ص 132.

(15) الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1، ص 217و218 بتصرف، وبنظر التبيين عن مذاهب النحويين ص 143.

(16) التبيين عن مذاهب النحويين ص 147.

(17) الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1، ص 217، والتبيين ص 143.

- «المصدر يدل على زمان مقيد.
- المصدر اسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ولا يفتقر إلى الاسم.
- المصدر يدل على شئ واحد وهو الحدث بينما الفعل بصيغته يدل على شيئين الحدث والزمان...كما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.
- المصدر له مثال واحد نحو : «الضرب» و«القتل» والفعل له أمثلة مختلفة.
- الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لايدل عليه الفعل.
- لو كان المصدر مشتقا من الفعل لكان يجب أن يجري على سنن في القياس ولم يختلف كما يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلف المصدر... دل أنه غير مشتق.
- لوكان مشتقا من الفعل لحذفت الهمزة من مثل : «أكرم إكرام» كما حذفت من الفاعل والمفعول.
- المصدر هو الأصل لأنه سمي مصدرا، والمصدر هو الموضع الذي يصدر عنه لهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل «مصدر»[18].
- الفعل يشتمل على حروف زائدة على حروف المصدر، تدل الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر كاسم الفاعل واسم المفعول والمكان.. ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه زيادة[19].

ثالثا : إضاءة وتقويم

وقع الخلاف في هذه المسألة حول أصل الاشتقاق فأصله عند الكوفيين هو الفعل وعند البصريين هو المصدر، واعتمد كل فريق على حجج لتأكيد ادعائه فمن خلال المقارنة بين حجج الطرفين تبين أن أدلتها تنحو منحى القياس العقلي عندالفريقين، حيث حاول كل منهما استظهار ملكته العقلية في الحجاج فالشواهد النقلية قليلة وحججها شبه منعدمة والمجال فيها متروك للتأويل وإعمال العقل.

وانتصر كل من ابن الأنباري والعكبري للبصريين وخالفا الكوفيين واعتمدا فيذلك مسالك حجاجية مختلفة، وقبل عرض ومناقشة موقفهما لا بد من ذكر بعض الملاحظات حول حجج الكوفيين والبصريين أجملها فيما يأتي :

(18) الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1 ص 217 و218 و219 بتصرف /وينظر : التبيين عن مذاهب النحويين ص 143 و146.
(19) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص 146.

الكوفيون : اعتمد الكوفيون في حجاجهم أدلة بصرية سبق أن رفضوها في مسألة أخرى ففي معرض الحجة الخامسة ساقوا أفعالا لا مصادر لها مثل : «نعم» و«بئس» و«عسى» و«ليس» وفعل التعجب و«حبذا»[20] وهو مذهب البصريين فلماذا قبلوا دليلا سبق أن رفضوه ؟ فهذا تناقض في منهجهم، وفي الحجة الرابعة المتعلقة بـ«تسمية المصدر مصدرا لأنه مصدور عن الفعل»[21] عمدوا إلى مشاركة البصريين دليلهم فالبصريون -بدورهم- يرون أن المصدر أصل للفعل فقالوا : «سمي مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل فلو لم يصدر عنه الفعل لما سمي مصدرا... فيقول الكوفيون هذه حجة لنا في أن الفعل أصل المصدر، فإنه إنما سمي مصدرا لأنه صدر عن الفعل كما يقال : «مركب فاره، ومشرب عذب» أي مركب فاره ومشروب عذب»[22].

البصريون : عمل البصريون على قياس ظواهر اللغة على ظواهر الطبيعة، فشبهوا العلاقة بين الفعل والمصدر والفرع والأصل بالآنية «المصنوعة من الفضة تدل على الفضة والفضة لا تدل على الآنية المصنوعة من الفضة، فهي فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه»[23]، وأما قولهم : «لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان على معنى ثالث.. فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل»[24]، فهذه حجة عليهم وليست لهم فتعدد المعاني وزيادتها في الفعل قد تقوي استحقاقه بالأصل ، فما الفائدة التي جناها الدرس اللغوي من البحث في أصل الاشتقاق، فهذا ـ لعمري ـ خلاف لا يتجاوز أن تكون حججه تمارين ذهنية تنبش في ماوراء الاستعمال اللغوي وتبحث عن الافتراضات الممكنة والممتنعة في الصيغ الصرفية، لكن ربما اعتذرلهم البعض من أن هذه الحجج ذُكِرت لتصير رياضة عقلية يتدرب بها المتعلم ويقوي من خلالها ملكته اللغوية، فأما أن يكون لها أثرعلى النحو فذاك أمر بعيد المنال لايصطاد بالغلو في القياس النظري المخالف للواقع، فالنحو وصف للظواهر اللغوية المستعملة لا المفترضة. فرغم ما في المذهب البصري من تأويلات عقلية إلا أننا وجدنا ابن الأنباري والعكبري معجبيْن به بل إن النحو البصري انتشر أكثر من النحو الكوفي، فالنحو التعليمي استمد أغلب قواعده من النحو البصري أيرجع ذلك إلى قوة التسلسل المنطقي في حججه أم إلى عوامل أخرى ؟

(20) الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1 ص 217.

(21) المصدر نفسه، ص نفسها.

(22) الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية 1377هـ/ 1957 م، ص 48 و49م، وينظر كذلك الإنصاف ج 1 ص 218.

(23) الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1 ص 219.

(24) المصدر نفسه، ص نفسها

لقد أعجِب ابن الأنباري بحجج البصريين فتبنى مذهبهم ففي كتابه «الإنصاف» ذكر إحدى وعشرين ومائة مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين انتصر في أغلبها للمذهب البصري باستثناء سبع مسائل فقط وافق فيها الكوفيين، ففي المسألة التي نعرض هناك مجموعة من المؤشرات تدل على تبني ابن الأنباري للحجج البصرية إذ جعل نفسه واحدا من البصريين فحاجج الكوفيين من خلال الأدلة البصرية التي نسبها لنفسه، فقد نسي أنه صرح في مقدمة «الإنصاف» أنه سينظر في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين بعين العادل المنصف، فكم ردّ من حجج الكوفيين وهي أقوى من نظيرتها البصرية بل إنه خاطب الكوفيين بعبارات فيها شئ من الغلظة كقوله : « قولهم باطل «و» هذا لا يقول به عاقل» و«مذهبهم فاسد»... وقد تعقب في هذه المسألة جميع حججهم وفندها كلها معتمدا في ذلك الجدل والمخاصمة اللذين التمس عن طريقهما تأويلات مفترضة، ففي معرض رده على قول الكوفيين : «المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله»[25]، قال : «إنما نقول إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلبا للتشاكل»[26] لقد رفض تعليلات الكوفيين واعترض عليها بأدلة استمدّها من ظواهر صرفية مفترضة بعيدة عن الواقع اللغوي تعود إلى البحث في أصول بعض الأفعال وما طرأ عليها من إعلال بالحذف قال : «قالوا «يعد» والأصل فيه يوعد، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقالوا : «أعد» و«نعد» والأصل فيها : «نوعد» و«توعد» وكذلك قالوا : أكرم والأصل فيه «أأكرم» فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما»[27]، فالدليل الذي اعتمده في الرد على الكوفيين قائم على قضايا صرفية فهناك صيغ مستعملة وصيغ مفترضة، ولتأكيد حجته ساق حجة جاهزة من الشعر ورد فيها استعمال أحد الأفعال على أصله وهوقول الشاعر : «**فإنه أهلٌ لأنْ يُؤكْرِمَا**»[28].

فهذا الشاهد يدخل ضمن النادر الشاذ فأولى بابن الأنباري ألا يستشهد به حتى لا يخالف الشروط التي وضعها في نقل الكلام وهو أن يكون «كلاما عربيا فصيحا منقولا بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة... فيخرج إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم»[29]، كما خالف الكوفيين كذلك في قولهم : «إنّا نجد أفعالا لامصادرلها»[30] وعارضهم بحجة شاركهم فيها الاستدلال هي قوله : «ماذكرتموه معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها نحو : «ويحه» و«ويله» وسقيا» و«مرحبا» و«جوعا» و«بهرا»»[31]، فهذه المصادر

(25) الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1، ص 217.
(26) المصدر نفسه، ص 220.
(27) المصدر نفسه، ص نفسها
(28) الإنصاف ج 2 ص 220.
(29) لمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، تحقيق وتقديم، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ/1957م ص 81.
(30) الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1 ص 217.
(31) المصدر نفسه ص 221.

أثبت الواقع اللغوي أن كثيرا منها له أفعاله، فلنأخذ على سبيل المثال «بهرا» فقد جاء في لسان العرب : «بهره يبهره بهرا : قهره وعلاه وغلبه»[32]، ويرى الأستاذ حسن مقدم حسن واضع فهارس «الإنصاف» أنه ربما أراد بذلك المصادر التي تستعمل منصوبة بفعل لا يظهر لأنه محذوف وجوبا»[33]، ولم تمنع التأويلات العقلية التي اعتمدها ابن الأنباري من ملامسة الواقع اللغوي فله دليل قوي رد به على الكوفيين اسْتلّه من التداول اللغوي، فقد رأى أن وقوع المصدر توكيدا للفعل لا ينهض دليلا على أن الفعل أصل والمصدر فرع، «ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني زيد زيد، ومررت بزيد زيد، الثاني يكون توكيدا للأول في هذه المواضع كلها ليس مشتقا من الأول ولا فرعا عليه»[34].

أما العكبري فبدوره وافق البصريين وخالف الكوفيين فمن أصل خمس وثمانين مسألة التي وردت في كتابه «**التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**» لم يوافق الكوفيين إلا في أربع، فقد جاء اعتراضه عليهم مغرقا في القياس النظري ففي هذه المسألة لم يعوّل على الواقع اللغوي وهذا ما يتجلى من خلال المسلك الحجاجي الذي اعتمد ه،حيث بدأ المسألة بحدّ الاشتقاق وفرق بموجب ذلك بين الأصل والفرع، فالأصل «يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليا والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينظم إليه معنى زائدا على الأصل»[35]، فهذه الفروق تخص الصناعة اللغوية لأن الفرع والأصل في علم أصول الفقه غير الذي دكرنا، وقال في تعريف الاشتقاق «هو اقتطاعفرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق»[36]، لقد استنتج العكبري من خلال الحد السابق أن «الفعل مشتق من المصدر»[37]، لأن الاشتقاق «يراد لتكثير المعاني وهذا لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل»[38]، بينما المصدر له معنى واحد هو دلالته على الحدث، فالحدود التي ساق العكبري تضمنت حججا عقلية قريبة من التعليل المنطقي حيث بدأها بادعاء عام فرّق فيه بين الأصل والفرع ففي هذا التفريق يشعر المتلقي أنه يمهد لنتيجة تؤكد ادعاء المقدمة الحجاجية التي انطلق منها البصريون، فتعريف الفرع ينطبق على خصائص الفعل التي ذكر البصريون، وتعريف الأصل فيه سمات المصدر، فبعد رسم الحدود الفاصلة بين الفرع والأصل خلص إلى النتيجة التالية : «إن حد الاسم موجود في الفعل»[39]، ومعنى ذلك أن الفرع فرع من أصل يدور في

(32) لسان العرب، ابن منظور ج 4، مادة بهر ص 81.
(33) الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1، ص 222.
(34) المصدر نفسه، ص 221.
(35) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص 144.
(36) المصدر نفسه، ص 121.
(37) التبيين، ص 145.
(38) المصدر نفسه، ص نفسها.
(39) المصدر نفسه، ص نفسها.

تصاريفه فالنتيجة السابقة تدعم موفق البصريين لأن المصدر له معنى واحد هو : «دلا لته على الحدث فقط... والفعل يدل على الزمان المخصوص»[40]، لقد استدعى الأمر من العكبري أن يعلل وفق أحكام المنطق فاقترض بعض المصطلحات من قبيل «الدور» و«الحد» فهذان مصطلحان من مقتضيات المنطق، ولتوضيح العلاقة الفارقة بين الأصل والفرع استعان بقياس الظواهر اللغوية على ظواهر الطبيعة فاستحضر المادة الخام التي تكون عليها الفضة قبل الاستعمال وما يطرأ عليها بعده، «فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فإذا صبغ منها جام أو مرآة أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة... كذلك الفعل هو دليل الحدث، وغيره دليل الحدث، فبهذا يتحقق كون الفعل فرعا لهذا الأصل»[41].

والحجة الأخرى التي اعتمد لدعم المذهب البصري، أن الفعل يتضمن حروفا زائدة على المصدر وهذه الزيادة في المبنى زيادة في المعنى كاسم الفاعل واسم المفعول وأسماء الزمان... فأكد ذلك بما انطلق منه في الاشتقاق وقال : «ومعلوم أن مالا زيادة فيه أصل لما فيه زيادة»[42].

إن تعريف الاشتقاق السابق لا يشمل الفعل وحده فهناك بعض المشتقات وأسماء الزمان والمكان وغيرها من الأسماء قد تتضمن حروفا زائدة عن المصدر أولى بالاشتقاق منها من الاشتقاق من المصدر، أما الفعل فبموجب الحدود السابقة قد لايتضمن حروفا زائدة ومن ثم قد يتساوى مع المصدر وبموجب هذه المساواة اللفظية وجب ألا يكون مشتقا من المصدر، بل يستحق أن يكون أصلا مستقلا بذاته، فالحجة التي انطلق منها العكبري -في نظرنا- لا تدعم النتيجة الحجاجية التي يسعى إليها، فهي حجة ضعيفة منتقضة بقوله : «إن الفعل يتضمن حروفا زائدة «فلي» كل الأفعال تزيد على المصدر في البناء، ومثال ذلك «ضرب وضرْب» و«قتَل» و«قتْل»..
فبعض الأفعال الثلاثية الصحيحة المجردة التي من باب «فعل» بفتح الفاء والعين واللام قد لا تستجيب لزيادة المعنى، أما قوله : «إن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لأدى ذلك إلى نقض المعاني الأول وذلك يخل بالأصول وبيانه أن لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة وهي دلالته على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب، والمصدر يذهب ذلك كله، إلا الدلالة على الحدث، وهذا نقض للأوضاع الأول، والاشتقاق ينبغي أن يفيد تشييد الأصول وتوسيعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل»[43]، فهوا دليل فيه نظر لأن التقسيمات النحوية والبلاغية ميزت بين فروق معاني الفعل واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها من المشتقات، غير أن العكبري جعل ذلك كله تحت دائرة الفعل،

(40) المصدر نفسه، ص نفسها.
(41) المصدر نفسه، ص نفسها.
(42) التبيين، ص 145.
(43) المصدر نفسه، ص نفسها.

وقوله : «نقض المعاني الأول «قلنا : هذا ينتقض بالحدود التي رسمتها فهذا لا يلزمنا، وأما قوله : «هي دلالة على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة..» إلى غير ذلك فهو فاسد أيضا، لأن هذه التصاريف والزيادات لا تلحق الفعل وحده وإنما هي لائطة بغيره من المشتقات، فيجوز أن تقول : في اسم الفاعل «ضار ب وضاربان» وفي اسم المفعول «مضروب ومضروبون ومضروبان»، فإذا كانت هذه المشتقات تتضمن زيادات فالفعل أولى بالاشتقاق منه من اشتقاقها من المصدر فيكون بذلك الفعل أولى بالأصل من المصدر، ومعلوم كذلك أن المصدر هو منبع الشئ فلما توافرت هذه الزيادات فأولى أنيكون هو الأصل في الاشتقاق، لأن الأصل دائما أعم وأشمل من الفرع، وبذلك تجب الأصلية للفعل لأنه يتضمن معاني زائدة على المصدر وهذا بإجماع المذهبين، وهو ما يبطل ادعاء العكبري الذي يقوم على الحدود الفاصلة بين الفرع والأصل فهي حدود تثبِت الأصل للفعل لا للمصدر.

وإذا كانت لنا من كلمة في المسألة فإنه يجدر بنا القول : إن المقارنة بين حجج الكوفيين والبصريين في هذا المقام تستدعي إعادة النظر في اعتراضات ابن الأنباري والعكبري فبعض هذه الاعتراضات منطقية مقبولة وبعضها نخالفهم فيها، ثم إن من الحجج البصرية ما هي جديرة بالأخذ يمكن استغلالها في فهم الدرس اللغوي عامة، والدرس النحوي خاصة، في حين هناك حجج لا تتجاوز أن تكون تمارين ذهنية لا تنفع في فهم النحو ولا تساعد غير الناطقين بالعربية تعلم هذه اللغة بل تصعب مأموريتها لدى طلابها.

إن الحجاج الذي وقع في هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين لا يعطي تفوق هذا على ذلك، فالأدلة التي ساق كل فريق تبقى من طبيعة ظنية فللمتلقي حرية الاختيار في الأخذ برأي أحد الفريقين أو طرحهما معا، والذي نراه مناسبا في هذا الخلاف مسلك آخر غير ما ذكر، لأن اللغة عند الطفل أول كلماتها الأسماء لا الأفعال، فالطفل الذي لا يعرف نطق الأفعال يستخدم بعض الإشارات للدلالة على ذلك أما الاسم فينطقه، والدليل الآخرقوله تعالى : ﴿**وعلّمَ آدَمَ الأسماء كُلّهَا**﴾[44]، فذكرُ الأسماء دون الأفعال والحروف يرجح أن يكون المصدر هو الأصل، ومن ثم نقول : قد يكون المصدر أحق بالأصل في الاشتقاق من الفعل من جهة ما ذكرنا لا مما احتج به البصريون على الكوفيين، فما دار بينهما من خلاف قد يجعل الفعل والمصدر متساويين فليس أحدهما أولى من الآخر فهما أصلان متعاندان، وعليه لا نسلم بادعاء الكوفيين أوبادعاء البصريين ادعاء كاملا، فكلاهما على صواب على مذهبه خاطئ على مذهب غريمه.

(44) سورة البقرة الآية : 31.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش

1- الأمالي، ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق محمود الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة 1384 هـ/ 1964م.

2- أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر أحمد الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ط 1، 1419 هـ/1998م.

3- الإغراب في جدل الإعراب ومعه لمع الأدلة في أصول النحو، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن الأنباري، تحقيق وتقديم، سعيد الأفغاني ،مطبعة الجامعة السورية 1377 هـ/1957م.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن الأنباري، قدم له ووضع فهارسه، حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب منشورات حمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ط 1، 1407 هـ/1987م.

5- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، أبو بكر عبد اللطيف الشرجي الزَّبيدي تحقيق، طارق الجنابي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ط 1، 1421 هـ/2000م.

6- اشتقاق أسماء الله الحسنى، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق عبد الحسين المبارك الطبعة النعمان النجف سنة 1394 هـ/1994م.

7- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، محمد فاضل السامرائي، دار عمان للتوزيع والنشر ط 1، 1424هـ/2000م.

8- ديوان الأدب : أول معجم عربي مرتب بحسب الأبنية، أبو إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق، أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس مطبعة الأمانة مصر 1396 هـ/1976م.

9- كتاب العين مرتب على حروف المعجم : تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق، عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العملية بيروت لبنان ط 3، 1419هـ/1999م.

10- لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان ط 3، 1419 هـ/1999م.

11- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية بيروت، بدون تاريخ الطبع.

12- المعجم الوسيط : قام بإخراجه من الطبعة، إبراهيم أنيس وعطية الصوالحي ومحمد خلف الأحمر، إشراف حسن علي عطية وشوقي ضيف ط 3.

13- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة، دون تاريخ الطبع.

14- الهادي على لغات العرب : قاموس عربي عربي، حسن سعد الكر ملي، دار لبنان للطباعة والنشر 1411 هـ/1991م.